



جامعة تكريت / كلية التربية للبنات

قسم الجغرافية / المرحلة الرابعة

المادة: الجغرافية السياسية

أستاذ المادة: ا.م.د. عادل طه شلال

الايمليل : adel.taha@tu.edu.iq

الجغرافية السياسية الاجتماعية للوحدة السياسية

تعد الدراسات السكانية محور الدراسات الجغرافية قاطبة وكيف لا وأن الجغرافية أصلاً تعني دراسة الأرض بوصفها موطن الإنسان، فالإنسان هدف كافة التخصصات المختلفة لكنه حجر الزاوية في تخصص الجغرافيا من خلال العلاقات المكانية المتداخلة والمتراطة مع بعضها. ونظراً لتشعب فروع الأسرة الجغرافية استجابة للتطور العلمي الحاصل في حقول التخصصات المغذية لعلم الجغرافيا فقد تنوعت اهتمامات ومجالات تلك الفروع في مسائل السكان لكنهم ظلوا جميعاً متخذين منهج الجغرافيا الأم: منهج التوزيع والتحليل والتركييب قاسم المشترك الأعظم المناهجم الفرعية المعتمدة

فالجغرافيا الاقتصادية تهتم بتوزيع ونمو السكان وتركيبهم الوظيفي بشكل خاص في حين تؤكد الجغرافيا الاجتماعية على دراسة سلوك الإنسان وتجمعاته وعاداته وتقاليده من خلال التوزيع المكاني وتباين التوزيع ، أما جغرافية السكان فهي تدرس العلاقات المتعددة القائمة بين الإنسان وبيئته وقد أوضح تريورثا أن المضمون العلمي الجغرافية السكان يتركز في فهم التباينات الإقليمية في الغطاء السكاني للأرض ويشمل ذلك دراسة العوامل المؤثرة في هذا الغطاء بغية الوصول إلى هذا الفهم.

وتعرف جغرافية السكان بأنها العلم الذي يدرس أساليب تكون الشخصية الجغرافية للأمكنة وانعكاسها على مجموعة الظواهر السكانية التي تتباين في الزمان والمكان كما أنها تتبع : قوانينها السلوكية واحدة مع الأخرى ومع ظاهرات الديموغرافية المتعددة.

أو هي ذلك الفرع من الجغرافيا البشرية الذي يعالج الاختلافات المكانية وخصائص الديموغرافية للمجتمعات السكانية ويدرس النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التفاعل المرتبط بينها وبين الظروف الجغرافية القائمة في وحدة مساحية معينة

أما الجغرافية السياسية فتتظر للسكان على أنهم المنتجون والمستهلكون الحاكمون والمحكومون من الشعب والحكومة في تنظيم الوحدة السياسية وإدارتها من خلال وظائفها الداخلية والخارجية. وبتعبير آخر فإن الجغرافيا السياسية تحاول تشخيص تأثير الاعتبارات المكانية للسكان حجماً وتطوراً ونمواً

وتركيباً ديموغرافياً وحضارياً في إدارة الوحدة السياسية وتنظيمها بما يمكنها من أداء دورها الوظيفي في الخريطة السياسية. وبعبارة أخرى فإن الجغرافيا السياسية تدرس مواطني الدولة ديموغرافياً واثنوغرافياً فالمسألة الأولى تعبر عن حيوية الدولة في الداخل في الإنتاج والاستهلاك والإدارة. أما المسألة الثانية تعبر عن حالة قوة الدولة وحيويتها في المجال الدولي اختصاراً فإن الجغرافيا السياسية الإنسان في دولة.

فالدولة تنظيم سياسي له وجود في إقليم أو وحدة مساحية من الأرض. والدولة توجد لتحقيق هدف معين هو رفاهية السكان والمحافظة على الشعب من الأخطار الداخلية والخارجية. فالأحلاف والمعاهدات والنشاط الاقتصادي كلها الفائدة الإنسان والسكان من الضوابط والمؤثرات في كيان الدولة وقوتها. فالتأثير

السكاني لا يقل أن لم يزد عليها تأثيرات بقية عناصر قوة الدولة الطبيعية والاقتصادية. ويعد السكان من العوامل المؤثرة في الجغرافيا السياسية وكما هو معلوم أن التطور الكبير لأعداد السكان في العالم حيث كانت له تأثيرات متعددة الجوانب الجغرافيا السياسية للعالم. ويمكن تحديد هذه التأثيرات بالاتجاهات الآتية:

١. نشوب الصراعات والمنازعات بين الدول نتيجة لتباين النمو السكاني. ولنا في اليابان خير مثال على ذلك إذ رفعت شعار المعروف ضرورة التوسع الإقليمي والتنفيس عن الضغط السكاني بحكم تزايد الحجم السكاني في الجزر اليابانية ذات الإمكانيات الزراعية المحدودة وترجمة ذلك شعاراً في الحروب الإقليمية المتعددة التي أعلنتها على منشوريا وكوريا والصين.

٢. تفاقم حركة السكان (الهجرة) وتاريخ العالم يشهد بذلك في العديد من أرجائه.

٣. نمو علاقات التعاون والاندماج من أجل استغلال موارد الثروة استغلالاً كفوياً لتطمين احتياجات السكان المتزايدة هو الحكم على هذه الاتجاهات لا بد من متابعة التطور السكاني في العالم النامي فترة زمنية توافرت لها التقديرات السكانية.

اتسم النمو السكاني خلال فترة ١٦٥٠-١٨٥٠ بالبطء الشديد مما يمكن اعتبارها فترة ركود بالنسبة لنمو سكان العالم ذلك يرجع إلى طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك وما كان يصاحبها من انخفاض في المستوى المعاشي والصحي وغيرها. في حين شهدت الفترة ١٩٠٠-٢٠٠٥

تحولاً خطيراً في النمو السكاني إذ بلغ سكان العالم ستة مليارات ونصف نسمة عام ٢٠٠٥ أي زهاء خمسة أمثال ما كان عليه حجم السكان عام ١٩٠٠ وحوالي ١٢ ضعف حجم السكان لعام ١٦٥٠ ومن البدهة أن يكون التطور الحضاري التقني والصحي هو المسؤول عن ذلك وما تبعه من تغيرات رئيسية في المستويات المعاشية والصحية للسكان. وقد تمثل ذلك في ارتفاع نسب المواليد وانخفاض نسب الوفيات إذ بلغت عام ٢٠٠٥ نحو ٧٦ بالآلاف ١٠ بالآلاف لكل منها على التوالي.

أ- تضاعف عدد سكان آسيا نحو عشرة أمثال ما كانت عليه قبل أكثر من ثلاثة عقود من الزمن بقليل في حين حقق النمو السكاني في قارة أوروبا زيادة قدرها خمسة أمثال ما عليه خلال الفترة ١٦٥٠-٢٠٠٥ ولعل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للنهضة الأوروبية وما تلاها قد عمل على ضبط النمو السكاني في قارة أوروبا في حين شهدت قارة آسيا قفزات سكانية

ب- التنافس النسبي لسكان القارة الأفريقية خلال الفترة ٦٥٠-١٨٥٠ ذلك يرتبط بالهجرات المستمرة من أجل توفير الرقيق للعالم الجديد. فضلاً عن مستوى الحياة الاقتصادية والمستوى المعاشي المنخفض

ج- تزايد حجم السكان في الأمريكيتين الذي يرتبط بتنامي الهجرة أولاً والتطور الاقتصادي ثانياً خاصة ما شهدته القارة وتشهده القارة الشمالية .